

عقاريون ومقاولون :

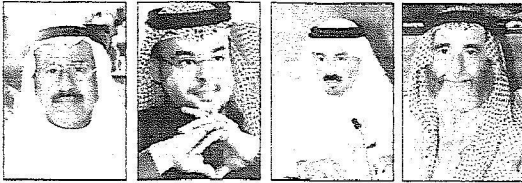
منع تصدير الحديد ومواد الإنشاء سيؤدي لتخفيض أسعارها ومطلوب مراقبة المنافذ

علي شهاب، عبد الله السفر - العام

أدى عدد من المقاولين والعقاريين ارتياحا كبيرا لصدور التوجيه الملكي الذي صدر لكافة منافذ الجمارك بالملكة بحظر تصدير مواد البناء الرئيسية (الحديد - الاسمنت - الطابوق - الطوب) .

وأشار هؤلاء إلى انه من المتوقع أن تسهم هذه الخطوة الملكية الحكيمة في كبح جماح الاسعار على الأقل فضلا عن انخفاضها بشكل تدريجي وهو ما يأمله المواطنون الذين توقفت مشاريع الكثير منهم العقارية انتظارا لمثل هذه الخطوة التي جاءت في وقتها المناسب كما يرون - إلا أنهم رأو أن هذه الخطوة تحتاج الى خطوات أخرى سواء من الجمارك أو من وزارة التجارة والصناعة أهمها مراقبة الحدود والمنافذ بشكل أكثر صرامة للحيلولة دون وقوع أية عمليات تهريب. وهذا ما أكده رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين عبدالله حمد العمار والذي أشار الى ان سوق الحديد في الملكة يعاني أصلا شحا كبيرا في العروض بالوقت الراهن، مشيرا الى ان إيقاف التصدير لن يغطي العجز الموجود في السوق الذي تحتاج ما بين 9 إلى 11 مليون طن من الحديد سنويا، في حين ان انتاج الملكة لا يزال يقف عند حاجزه 5,5 مليون طن سنويا فقط، والأمر يقاس على كثير من المواد الإنشائية.

أما عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية الأسبق والمقاول البارز خليفة الصنبيب فيشير الى ان التصدير الى الخارج والذي كان يتم على نطاق واسع وأمام مראى الجهات المختصة هو الذي تسبب في الارتفاع الكبير في اسعار المواد الإنشائية وخاصة الحديد الذي تضاعف سعر أكثر من 200 بالمائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط - وتمنى الصنبيب أن يتم الالتزام فعلا بمنع التصدير من قبل الجهات

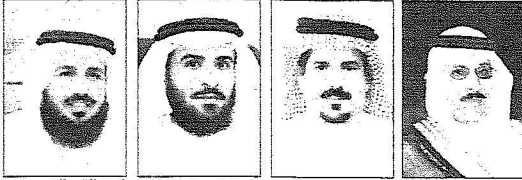


خليفة الصنبيب

خالد القحطاني

حسن القحطاني

احمد موسى



عائض القحطاني

عبد الحكيم العمار

ناصر الهاجري

عبدالله العمار

ويقول خالد بن حسن القحطاني رئيس اللجنة العقارية بغرفة الشرقية: إن صدور القرار يعد خطوة إيجابية تصاف الى خطوات الملك السابقة وهذا ليس بمستغرب منه بحفظه الله اضافة الى تذليل كل الصعوبات التي تواجه المواطن داخليا وخارجيا. وقرار المنع جاء في الوقت الذي اوشكت بعض المشاريع التوقف عن العمل نتيجة الشح الكبير في السوق من حيث كمية الحديد والاسمنت اضافة الى هذا ارتفاع اسعارهما بشكل مبالغ فيه. مما اوقف البعض مشاريعه هي ظل الارتفاع التزايد والعقار في الملكة هو العمود الفقري للاقتصاد الوطني بعد النفط. والمشاريع

تجار الحديد الى التلاعب للتهرب من الالتزامات. أما رئيس لجنة المقاولين بغرفة الشرقية ناصر سعيد الهاجري فيشير من جانبه الى أن القرار الملكي جاء في الوقت المناسب ليوقف حالة غير طبيعية تتمثل في تصدير مواد اساسية وحيوية يحتاج اليها البلد في حين أنها تصدر الى الخارج - والمفروض أن عمليات التصدير لا تتم إلا في حال تغطية حاجة السوق المحلية - اذا فلماذا يتم التصدير لمادة الحديد خاصة الى الخارج في حين أن السوق يحتاجها بشكل كبير جدا؟؟ والجواب واضح: وهو أنه في عمليات التصدير يتم بيع الحديد بأسعار أعلى في الخارج -

المختصة وخاصة الجمارك ومنع أية عمليات تهريب . من جانبه يؤكد مساعد الرئيس العام لجموعة شركات اليمامة عبدالحكيم حمد العمار أن التوجيهات الملكية الكريمة المتعلقة بمنع تصدير الحديد والمواد الإنشائية تسببت ارتياحا في نفوس المواطنين بشكل عام واصحاب المشاريع خاصة والذين يعانون بشكل كبير من ارتفاع اسعار مواد البناء بشكل عام والحديد بشكل خاص، وخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - دائما ما يقف في صف المواطن، ويتوقع العمار أن تؤتي هذه التوجيهات الكريمة ثمارها في انخفاض أسعار المواد الإنشائية وخاصة الحديد بعد مضي فترة وجيزة على الحظر و يؤكد أهمية الرقابة المستمرة للمنافذ للحيلولة دون عمليات التهريب التي قد تحدث ويتفق مع هذا الرأي أيضا عبدالعزيز التركي أحد المقاولين والذي يفتي على التوجيهات الملكية لخادم الحرمين الشريفين ويعمو الجميع الى تطبيقها كل في مجال اختصاصه - ولا يخفي التركي تخوفه من لجوء بعض

الوجود في مناطق كبيرة جدا تحتاج الى مزيد من الانتاجية المتعلقة بالحديد والاسمنت.

ويقول عاضد و فرحان القحطاني رئيس مجلس ادارة شركة سمو القابضة وعضو الشركة الاولي: إن قرار خادم الحرمين الشريفين جاء في الوقت المناسب خصوصا ان المشاريع الانشائية بالملكة تحتاج الى مزيد من توفير الحديد والاسمنت ومواد البناء الاخرى. وأشار القحطاني ان القرار سيقبل بشكل مباشر من اسعار مواد البناء مهما كان الطلب. والحقيقة ان ارتفاع الاسعار الذي شاهدها يأتي باسباب التصدير للدول المجاورة ونحن احق من غيرنا حيث يوجد لدينا مشاريع تنموية اقتصادية تحتاج مزيدا من كميات مواد البناء .

ويقول احمد الموسى نائب رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الشرقية: إن قرار النع جاء ونحن في الملكة نمر بمرحلة نمو الانشاءات المتعلقة التي تحتاج الى منع تصدير الحديد والاسمنت وخلافه من مواد البناء لخارج البلاد. وأشار الموسى ان نمضة

ويقال الهريش: إن السوق العقاري في الملكة مقبل على نمضة انشائية كبيرة وسيحقق هذا القرار توافر جميع مواد البناء دون ارتفاع

ويقال الهريش: إن السوق العقاري في الملكة مقبل على نمضة انشائية كبيرة وسيحقق هذا القرار توافر جميع مواد البناء دون ارتفاع